الأمين العام

بيـــــان
للمكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين

اجتمع وفد عن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين يرأسه الأمين العام للنقابة الدكتور مسعود عمارنة مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبعض إطارات الوزارة، يوم الخميس 12 أكتوبر 2017 في الساعة العاشرة صباحا بمقر الوزارة، وكان الهدف من الاجتماع هو تعميق النقاش حول القضايا التي تشغل بال النقابة والتي سبق أن أثيرت في اللقاء الذي جمع وزير القطاع بالنقابات يوم 07 أكتوبر 2017. حيث كان من مطالب نقابتنا عقد جلسة عمل خاصة معها لبحث مختلف الملفات التي تم إعدادها على مدى عدة أشهر، وقد أسفر الاجتماع على النتائج الآتية:

في موضوع السكن..

جدّدت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين مطالبها الثابتة بضرورة معالجة مشكلة السكن، من خلال: (الإسراع في توزيع سكنات برنامج فخامة رئيس الجمهورية الجاهزة، واستكمال إنجاز ما تبقى منها، وتمكين السادة الأساتذة من الاستفادة من جميع الصيغ الأخرى المتاحة، وتنفيذ فحوى التعليمة الوزارية رقم 698، المؤرخة في:19/ 10/ 2016 المتعلقة بالاكتتاب في إحدى الصيغ المتاحة للحصول على السكن، وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السكن والعمران والمدينة المتعلقة بإعارة سكنات لفائدة الأساتذة الباحثين المؤرخة في 27 مارس 2017).

كما التمس أعضاء المكتب الوطني للنقابة من السيد الوزير التنازل عن السكنات الوظيفية التي استفاد منها الأساتذة لما تحمله هذه العملية من فائدة لهم وللخزينة العمومية.

وطالب المكتب الوطني للنقابة بإلحاح رفع التجميد عمّا تبقى من سكنات برنامج السيد رئيس الجمهورية التي توقفت أشغالها في بعض الولايات.

وفي هذا السياق، بشّر معالي الوزير المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، ومن خلالها جميع زملائنا الأساتذة بالمدينة الجامعية لولاية الجزائر، بأن مساعي النقابة في المطالبة بتحويل السكنات *الوظيفية الواقعة* بسيدي عبد الله للأساتذة الجامعيين قد كُلِّلت بالنجاح، حيث سيتم في القريب توزيع تلك السكنات البالغ عددها 247 مسكنا لفائدة الأساتذة مع تخصيص جزءٍ منها للعمال وفق المعايير المعمول بها.

كما تعهّد معالي الوزير بإصدار تعليمات صارمة تلزم مدراء المؤسسات الجامعية المعنيّة بالتوزيع الأولي لجميع السكنات الجاهزة من سكنات برنامج فخامة رئيس الجمهورية، أو تلك التي بلغت فيها نسبة الإنجاز 40 % على الأقل، والتسريع من وتيرة عمل لجان السكن في المؤسسات المتأخرة.

في علاقات العمل (الحوار):

عبرت النقابة عن أسفها البالغ لما آلت إليه علاقات العمل ببعض المؤسسات الجامعية من تدهور بسبب تعنت المسؤولين الإداريين بتلك المؤسسات من مدراء وعمداء، وقدمت النقابة إلى معالي الوزير قائمة بالمؤسسات الجامعية التي شهدت فيها العلاقة بين ممثلي النقابة والإدارة انسدادا وتعسفا، وأرفقتها بالأدلة الدامغة، وقد تمّت المناقشة العلنية لتفاصيل تلك المعوقات.

وقد شددت النقابة على ضرورة التزام الشريك الإداري بمبدا الحوار، وتكريسه فعليا في علاقات العمل مع ممثلينا النقابيين، وجعله تقليدا دائما في الحياة الجامعية. وقد قرر السيد الوزير بحث هذه المسألة مع المعنيين مباشرة حالة بحالة، ومراسلتهم بهذا الخصوص.

البحث العلمي والمجلّات العلمية المعتمدة..

طرحت نقابتنا إشكالية ضعف المرافقة الإدارية في عملية تسيير مخابر البحث، وهو ما تسبب في إعاقة كثير منها في أداء مهامها البحثية، وتقديم حصائل علمية جيدة في الوقت المناسب؛ وطالبت النقابة بالتكفل بهذه الهيئات البحثية من حيث:

- تزويدها بالدعم الإداري اللازم لتسييرها، وتسهيل المعاملات الإدارية والمالية لها وتمكينها من مقرات مناسبة لأداء مهامها كما هي الحال في بعض المؤسسات الجامعية.
- تقديم دورات تكوينية للقائمين على هذه المخابر وتزويدهم بالمعارف الضرورية لتسييرها، خصوصا في الجانب المالي.
- تحديد الوضعية الإدارية لهذه الهيئة المرافِقة للمخابر في الهيكلة الإدارية الجديدة للمؤسسات الجامعية.

وفي سياق آخر طالب المكتب الوطني للقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين بضرورة الحسم الإداري بخصوص اعتماد الأعمال المنشورة في المجلّات العلمية المحكمة المعتمدة في القائمة الموحدة التي اعتمدتها الوصاية؛ سواء في إجراءات مناقشة الدكتوراه أو في التأهيل الجامعي، أو في التقييم العلمي أو في مختلف الترقيات الأخرى في المسار المهني للأستاذ الباحث؛ لأجل

القضاء على المزاجية التي تشهدها كثير من الهيئات العلمية عبر الوطن، وهو وضعٌ مزعجٌ ستسعى النقابة لدى الوصاية على وضع حدّ له في القريب العاجل.

بخصوص القرار 778 المؤرخ في 08 جويلية 2017 المتعلق بتقييم النشاطات العلمية والبيداغوجية للأستاذ الباحث:

ثمنت النقابة فكرة المتابعة المستمرة للنشاطات التي يبذلها الأستاذ الباحث والتقييم السنوي لمجهوداته . من حيث المبدا، حيث تعتبرها خطوة أساسية لتكريس النوعية في الجامعة الجزائرية، غير أنّها تتحفظ على طريقة التقييم التي جاء بها هذا القرار لما قد يكتنفه من تجاوزات.

بخصوص إنشاء أقطاب الامتياز للعلوم السياسية:

من المسائل التي أثارتها النقابة خلال هذا الاجتماع، مسألة إعادة النظر في خارطة التكوين في تخصص العلوم السياسية، فبالرغم من أن النقابة الوطنية تثمّن فكرة إعادة الاعتبار لهذا الاختصاص الهام، إلا أنها ترى أنه من الضروري التخلي عن فكرة إنشاء أقطاب الامتياز للعلوم السياسية في الوقت الحالي، وفتح نقاش موسع ومعمق بشان هذه المسألة حفاظا على مصير الأساتذة المهني والاجتماعي، وفي هذا الموضوع طمأن السيد الوزير الأساتذة المعنيين بأن كل القرارات التي ستتخذ في هذا الشأن سوف تكون في صالحهم..

بخصوص اللجان الوطنية المشتركة (السكن، البحث العلمي، المسار المهني)..

إن أعضاء المكتب الوطني يؤكدون مرّةً أخرى على ضرورة إيلاء الأهمية الكبيرة لمتابعةِ عملِ اللجانِ المشتركةِ المتخصصة (السكن، البحث العلمي، المسار المهني) المشكّلة بقرار من الوزارة الوصية، ويأملون في الحفاظ على انعقاد اجتماعاتها بصفة دورية وبانتظام، لأجل التمكّنِ من تدَارسِ مختلف القضايا التي تثير اهتمام الأساتذة واقتراح ما يلزم من معالجات في حينها، بالنظر إلى أهمية هذه الأطر المستحدثة للحوار، والتي يجب أن تُستغلَّ على الوجهِ الأكملِ، وتمت الموافقة على تفعيل هذه اللجان المشتركة المتخصصة، لتقوم بأعمالها التشاورية بصفة دورية، من غير أخذ الإذن من الوصاية.

وفي كلمته الاختتامية، أشاد الأمين العام للنقابة الدكتور مسعود عمارنة بالأجواء الأخوية التي طبعت هذا الاجتماع، وأشاد بموقف وزير القطاع الدائم في دعم الحوار والتشاور، وعبّر عن

امتنان النقابة لروح الصراحة والهدوء والعقلانية التي سادت اللقاء، وشكر جميع المسؤولين في الوزارة على التفهم والسعي دوما لحل المشكلات التي تطرحها النقابة. كما عبّر عن التزام النقابة بالحوار في جميع المستويات مادام هناك استعداد لذلك من الطرف الآخر، وعبّر أيضا على عزم النقابة على إشاعة الطمأنينة والهدوء والاستقرار في جميع المؤسسات.

وفي الختام نوه معالي الوزير بطريقة العمل التي تنتهجها النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، مشيرا إلى أن ذلك ليس بغريب ما دامت تستمد مبادئها وأسلوب عملها ونضالها من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، تلك المنظمة النقابية العتيدة التي لها بعد طويل في النشاط والعمل النقابي، ولها سجل تاريخي حافل بالنضال. وعبر معالي الوزير عن التزامه بالعهد الذي قطعه على نفسه في تكريس لغة الحوار الدائم في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، معلنا عن قناعته الراسخة بأن ذلك سيؤثر حتما بصفة إيجابية على السير الحسن للمؤسسات الجامعية، وسيؤدي إلى التحصيل الجيد والتغطية التامة للدروس وبالتالي الرفع من المردود البيداغوجي والعلمي.

الأمين العام

للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين

الدكتور مسعود عمارنة